محضر الجلسة 430

التاريخ: الثلاثاء 7 ذي الحجة 1425 (2005/01/18)
الرئاسة: السيد مصطفى عكاشة رئيس مجلس المستشارين.
التوقيت: 25 دقيقة ابتداء من الساعة السادسة وعشرين دقيقة.
جدول الأعمال:

1- خطاب الرئيس بمناسبة ختم الدورة الخريفية
2- برقية مرفوعة إلى جلالة الملك بمناسبة ختم الدورة.

السيد مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين:

السيد الوزير الأول،

حضرات السيدات والسادة الوزراء،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

إن تقديرنا للجهود التي بذلتها مكونات مجلسنا الموقر ومعها الحكومة من أجل ضمان حصيلة وافرة من حيث الكيف والكم للدورة الخريفية المنتهية لا يعادله سوى الإقرار برحابة صدر جميع الفرقاء وحسن تفهمهم لدواعي اتساع دائرة الحوار والنقاش حول مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي ازدان بها الحقل التشريعي طيلة هذه الدورة.

وفضلا عن ذلك، فقد كان لهذا الحوار والنقاش صداه البعيد لدى الرأي العام من خلال وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة التي هي جديرة بالتنويه، وذلك لما أولته كدأبها للنشاط البرلماني عموما من اهتمام ومتابعة، وبكامل الحرص والأمانة والمسؤولية.

ويجدر التذكير هنا، بأن تعميق الوعي بالديمقراطية وبدور المؤسسات الدستورية وما تشكله من فضاء للتصارح بالأفكار والآراء والتصورات المتباينة، لازال كما كان دائما، هاجسا يساور الجميع، وهو يحيلنا بالضرورة إلى التحسيس بأهمية نشر نتاج الديمقراطية ليكون الهدف هو التربية والتثقيف والتعريف أكثر بالحقوق والواجبات لدى المواطن.

وفي هذا الصدد، أورد ما قاله جلالة الملك محمد السادس حفظه الله عند افتتاحه لندوة حول "إشكالية الانتقال الديمقراطي في العالم" نظمت بالرباط يوم 6 يناير 1997، وهو ولي للعهد آنذاك، حيث قال جلالته: "إن الديمقراطية بصفتها قيمة من القيم العليا العالمية، تستمد فضيلتها من قدرة المؤسسات التي تحركها على أن تعكس وترسخ وحدة الأمة وتحافظ على الأسس الثقافية والروحية التي تشكل المقومات الجوهرية لكيانها، وتتيح الممارسة الفعلية للحقوق الأساسية للإنسان وحرية المبادرة وتكافؤ الفرص دون ميز عرقي أو اجتماعي أو ديني أو ثقافي، ذلك أن التجارب الديمقراطية الوطنية، وهي تجارب لكل واحدة منها خصوصيتها لا تتبوأ صفة العالمية إلا بفضل مؤهلاتها الذاتية ".

فجلالته الذي ارتوى من النبع الحسني الفياض بالديمقراطية ببعدها الوطني الأصيل ومعناها العالمي المتفتح حرص على أن يعتمد النموذج المغربي في الممارسة الديمقراطية على الحكمة والقابلية للتطوير المتزن بمنأى عن التعثر أو الاندفاع.

حضرات السيدات والسادة،

لقد حفلت الساحة الوطنية على امتداد الفترة التي انعقدت فيها هذه الدورة بجملة من الأحداث ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، منها على الخصوص ما يؤشر على الثقة التي يحظى بها المغرب لدى المؤسسات الاستثمارية والمالية الدولية الكبرى، وذلك بالنظر إلى أجواء الأمن والاستقرار التي تسود ربوعه من طنجة إلى الكويرة، ويقف شاهدا على ذلك عملية خوصصة جزء هام من مؤسسة اتصالات المغرب، إضافة إلى التوافد الملحوظ لعدد من الاستثمارات الخارجية على بلادنا، وإقبالها على قطاعات حيوية ستوفر المزيد من مناصب الشغل وتنعش عددا من الجهات اقتصاديا واجتماعيا.

ونشير هنا إلى المناظرة الوطنية للسياحة التي شرفها جلالة العاهل الكريم برعايته السامية ورئاسته الفعلية، والتي أتاحت الفرصة أمام الفاعلين السياحيين المغاربة والأجانب ليحددوا وسائل

الانطلاق نحو كسب رهان 10 ملايين سائح في أفق سنة 2010.

وعلى مستوى تزايد افتضاح زيف أطروحة خصوم وحدتنا الترابية وانكشاف فشل ادعاءاتهم الباطلة، فقد تأكد للأوساط الدولية المهتمة بالموضوع أن الحقوق الثابتة للمغرب في الحفاظ على وحدته الترابية وسيادته الوطنية تدعمها الشرعية الدولية، ويفرضها تجاوز الظروف التي عاشتها المنطقة في مرحلة الحرب الباردة التي اشتد فيها التنافس بين المعسكرين آنذاك، وأصبح جليا الآن أن الحل الأنسب للنزاع القائم بين بلادنا والجزائر بهذا الخصوص، سيكون حلا سلميا عادلا ومتفاوضا عليه، على أن يحفظ للمغرب سيادته على أراضيه، ويجعل المنطقة تعيش في أمن وسلام وتعاون ووئام بين جميع الأطراف.

وإن مجلس المستشارين ليعرب عن تثمينه للدور الفاعل الذي يقوم به صاحب الجلالة نصره الله للدفاع عن المصالح العليا للبلاد، ومن بينها ذوده عن الوحدة الترابية في كل المحافل الدولية ومع كل قادة وأقطاب العالم، وقد بدا ذلك في الزيارة الميمونة التي قام بها جلالته إلى خمس دول كبرى من أمريكا اللاتينية، هي المكسيك والبيرو والبرازيل والشيلي والأرجنتين.

لقد حمل جلالته إلى هذه البلدان الصديقة رسالة طافحة بالمحبة والتضامن والرغبة في توثيق أواصر التعاون في شتى المجالات، وأعطاهم الصورة الناصعة للقائد العربي المسلم المؤمن بفضيلة الحوار والتعايش بين الأديان والحضارات والثقافات، والذي يتناول بأسلوبه المقنع ورؤيته الموضوعية كل الملفات والقضايا التي تتطلب التنسيق والمشورة وتبادل الرأي.

وبإجماع المراقبين والمتتبعين للعلاقات الأمريكية اللاتينية مع المغرب، وحتى مع العالم العربي والإسلامي، فإنه لم يثبت أن تحققت نتائج ناجحة بهذا الحجم الذي حققته زيارة عاهلنا الهمام، نتائج سيكون لها أثرها في التقارب فيما بيننا وشعوب أمريكا اللاتينية التي تجمعنا وإياها نفس الاهتمامات، ونفس الانشغالات، ونفس الطموح، وهو ما أكده فخامة رئيس الشيلي ريكاردو لاغوس بقوله: "بعد اليوم، لا يحق لأحدنا أن يعيش بمعزل عن الآخر، علينا أن نتعاون ونتضامن لنخدم مصالحنا المشتركة".

حضرات السيدات والسادة

إننا ونحن نستعرض حصيلة هذه الدورة سنلمس لا محالة أنها حصيلة توازي بين عطاءات التشريع ومراقبة العمل الحكومي وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية من جهة، وجهود الرفع من وتيرة قدراتنا وتحسين منهجية أدائنا وتأهيل وسائلنا البشرية والمادية، وهذا يعني أننا ننظر إلى اليوم بنفس الأهمية التي ننظر بها إلى الغد.

وعلى هذا الأساس، يسري الآن مفعول الاتفاق المبرم للتعاون وتنمية الخبرات والمعلومات مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية P.N.U.D ونظيره مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية U.S.A.I.D، حيث ينفذ بمقتضى الاتفاقين برنامج حافل من الندوات والدورات التكوينية وأوراش التأهيل واستكمال الخبرة، كما توضع آخر اللمسات على الهيكلة الإدارية الجديدة الخاضعة لمتطلبات العمل والتوزيع المحكم للكفاءات التي نتوفر عليها.

وبصدد حصيلة النصوص التشريعية التي انكب مجلسنا على دراستها والتصويت عليها بعد البت في التعديلات التي ارتأى الفرقاء إدخالها عليها، فقد بلغ عددها 24 نصا، وتراوح هذا التصويت في مجمله بين الحصول على التأييد بالأغلبية والإجماع.

وكان على رأس هذه النصوص، مشروع قانون المالية رقم 26.04 برسم السنة المالية 2005، المحال علينا من مجلس النواب، والذي استمد منطلقاته الأساسية من التوجهات الاستراتيجية التي أبرزها الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش للسنة الماضية، وقد سنحت الفرصة لمختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية والمهنية والحرفية التي يحفل بها مجلسنا لتدلو بدلوها في المناقشات والسجالات الواسعة التي شهدتها اللجان الدائمة أثناء اجتماعاتها بخصوص المشروع الحكومي، وكذا عند عقد الجلسات العامة المخصصة لهذه الغاية.

كما أن من بين النصوص الأخرى مشروع قانون رقم 31.04 يرمي بمادته الفريدة إلى إمكانية بيع الأسهم وفق الإجراءات المعمول بها في السوق المالية، إما بعرضها للبيع في بورصة القيم، وإما بعرضها للبيع على العموم بسعر محدد، وإما بالجمع بين هاتين الطريقتين، ويتيح للحكومة بعد استطلاع رأي لجنة التحويل المنصوص عليها في قانون الخوصصة بيع أسهم الشركات المزمع خوصصتها في أسواق البورصة عندما تقتضي عملية التفويت ذلك.

وتمت المناقشة والتصويت على مشروعي قانونين يتعلق أحدهما بسن تدابير انتقالية في شأن ترسيم وترقية الأساتذة الباحثين الخاضعين للمرسوم رقم 2.96.804 الصادر في 19 فبراير 1997، ويقضي الآخر بالإعفاء من غرامة التأخير المتعلقة بالتحفيظ العقاري قصد تشجيع الملاكين على تحيين الرسوم العقارية، شريطة أن يتم طلب هذا التسجيل وإجراؤه قبل فاتح يناير من سنة 2006.

ومن بين المشاريع التي تم البت فيها والتصويت عليها مشروع قانون رقم 23.04 المتعلق بالتبرع بالدم البشري وأخذه واستخدامه، ومشروع قانون رقم 32.04 تحدد بموجبه السن الذي يحال إلى التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، ومشروع قانون رقم 52.03 المتعلق بتنظيم الشبكة السككية الوطنية وتدبيرها واستغلالها، ومشروع قانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، ومشروع قانون رقم 76.03 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب.

وتتعلق باقي مشاريع القوانين التي طرحتها الحكومة بالموافقة من حيث المبدأ على تصديق عدد من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي أو المالي أو التنظيمي بالنسبة لسير العمل داخل بعض المنظمات الدولية التي ينخرط فيها المغرب، ومن بين أهم هذه الاتفاقيات ما يتعلق بإقرار نظام للتبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة وقع بواشنطن في 15 يونيو من السنة الماضية.

وبغض النظر عن الملاحظات المقدمة عند عرض هذا المشروع والتي تراوحت بين التأييد المطلق أحيانا والمتحفظ أحيانا أخرى، فإن المناقشة المفتوحة أفسحت المجال لقراءة تحليلية شاملة لمختلف الأبعاد والمرامي التي يهدف إليها الاتفاق والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لحماية المنتوج الوطني، ومواصلة سياسة تأهيل المقاولة وتقوية القدرة على التنافسية.

وتدارس المجلس من جانب آخر 4 مقترحات قوانين يهم اثنان منها قانون المسطرة الجنائية، والثالث يخص قانون المسطرة المدنية، والرابع يهم تغيير القانون المتعلق بالتغطية الصحية الأساسية.

وعلى مستوى مراقبة العمل الحكومي، فقد انصبت الأسئلة المقدمة من قبل السادة المستشارين إلى السادة أعضاء الحكومة على مختلف القضايا التي تعج بها الساحة الوطنية، وكان الحوار مفيدا وشموليا، وآخذا بقواعد احترام التواصل مع الرأي العام.

وبلغ عدد الأسئلة الشفوية والكتابية المطروحة خلال هذه الدورة 377 سؤالا، منها 324 سؤالا شفويا أجيب على 55 سؤال آني و177 سؤال عادي و53 سؤالا كتابيا أجيب على 31 منها.

حضرات السيدات والسادة

من المؤكد أن الدبلوماسية البرلمانية أضحت تقوم بوظيفة أساسية في إطار انفتاح أية دولة على العالم الخارجي اعتمادا على مد جسور التواصل بين ممثلي الشعوب باعتبارهم ضميرها الناطق ولسانها المعبر عن أحوالها وظروفها واهتماماتها الكبرى.

وجريا على ما نهجناه من سبل لحسن تفعيل هذه الدبلوماسية وتنويع مساراتها، فقد واصلنا حضورنا ونشاطنا الفاعل داخل مختلف المحافل الدولية البرلمانية قاريا وإقليميا وعالميا، ومنذ افتتاح دورة أكتوبر حتى الآن شارك ممثلون عن مجلسنا الموقر في كل من المؤتمر الدولي للنساء البرلمانيات حول حماية الطفولة والمراهقين بروما، والاجتماع البرلماني المنعقد بمناسبة الدورة 59 للجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، ولجنة الهجرة واللاجئين التابعة للجمعية البرلمانية الأوروبية بجنيف،

والمناظرة الدولية حول محاربة الإرهاب من المنظور التشريعي ببروكسيل، واجتماع المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ببيروت، والمؤتمر الثالث للفكر العربي بمراكش، وأخيرا الاجتماع الثاني لرؤساء برلمانات دول غرب حوض المتوسط بباريس.

وأثناء نفس الفترة، كان لنا شرف استقبال ضيوف حلوا ببلادنا بدعوة من مجلسنا، كان أولهم السيد رئيس المجلس الأعلى للجماعات المحلية بجمهورية مالي والوفد المرافق، وثانيهم السيد رئيس الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا.

واستقبلنا كلا من السيد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجمهورية الغابون، والسيد الوزير الأول بجمهورية الفييتنام، والسيدة وزيرة شؤون المغتربين بالجمهورية العربية السورية، والسيد الوزير الأول بجمهورية جزر الرأس الأخضر، والسيد الأمين العام لحزب الوحدة والتقدم بجمهورية غينيا، إضافة لوفدين برلمانيين أحدهما هولندي والآخر بلجيكي يمثل المركز الأوروبي للجالية المغربية وأصدقاء المغرب.

وعلى صعيد آخر، قمنا بإعادة تشكيل كل من مجموعتي الصداقة والتعاون بين مجلسنا وكل من مجلس الشيوخ في الجمهورية الفرنسية ومجلس الشيوخ في المملكة الإسبانية وتجديد مكتبيهما، وذلك أملا في الدفع بالعلاقات الجيدة القائمة مع هذين البلدين الصديقين نحو المزيد من الفعالية والتعاون المشترك في مختلف الميادين.

وسنتابع العمل على تأطير مجموعات الصداقة والتعاون الأخرى التي تربط مجلسنا بمختلف المجالس المماثلة في الدول الشقيقة والصديقة، ووضع مخططات تستهدف تحريك وتفعيل المبادرات التي من شأنها دعم التعاون وتنويع مجالاته وسيتم ذلك عند الاقتضاء بالتنسيق مع الحكومة والمجتمع المدني.

وفي الختام، لا يسعني إلا أن أتوجه بالثناء على الجهود التي قدمها بسخاء السادة أعضاء مكتب المجلس والسادة رؤساء الفرق والسادة رؤساء اللجان وكل السادة أعضاء المجلس، إذ بفضل هؤلاء جميعا اكتمل لدينا هذا النتاج الوافر الذي أفرزته الدورة.

ولا ننسى بالطبع السيد الوزير الأول الذي بسط أمامنا يد العون والتنسيق في كل ما ساعد على الوصول إلى هذه النتائج السارة، وكذا السادة أعضاء الحكومة، وبالأخص منهم السيد الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان الذي واكب كل اجتماعات اللجان الدائمة والجلسات العامة وما سبقها ولحقها من تدابير كفلت لها المرور في أحسن الظروف.

ولموظفي المجلس أخصهم بتحيات التقدير لما قدموه من مثابرة وتضحية واسترخاص للوقت الذي تطلبه إنجاز العمل المطلوب، ولا يفوتني بالمناسبة التأكيد على الاستمرار في برنامج التكوين المستمر الذي سنسعى إلى أن تشمل الاستفادة منه كل فئاتهم ودرجاتهم الإدارية.

يقول سبحانه وتعالى: "وما عند الله خير وأبقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون". صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

بعد هذه الكلمة أشكر السيد الوزير الأول وأعضاء الحكومة على مشاركتهم، وأطلب منهم أن يصبروا معنا شيئا قليلا للاستماع على البرقية الموجهة إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله. السيد الأمين تفضلوا.

المستشار السيد علي سالم شكاف، أمين المجلس:

برقية مرفوعة إلى الجناب الشريف
أسماه الله وأعز أمره

إلى حضرة أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أمدكم الله بالنصر المكين وعزز خطواتكم بالفوز المبين.

وبعد، أتشرف أصالة عن نفسي ونيابة عن السادة أعضاء مجلس المستشارين بأن أرفع إلى سدتكم العالية بالله والمحفوفة بتوفيقه ورضاه، آيات الولاء والإخلاص والوفاء التي تتجدد بتوالي أيام عهدكم الزاهر، وما حقق المغرب فيها على يدكم من مكاسب ومنجزات، وما بلغه من نمو وارتقاء ومكرمات.

إن مجلس المستشارين، وهو يختتم دورته الخريفية لسنة2004، ليستحضر بإمعان ما كنتم يا مولاي، زودتموه به من توجيهات سديدة وأفكار رشيدة عند افتتاحكم للدورة ذاتها في شهر أكتوبر الماضي، فشكلت تلكم التوجيهات والأفكار منبعا هاديا ونبراسا منيرا له فيما انكب عليه من دراسات مستفيضة ونقاشات واسعة، تناولت مختلف مشاريع ومقترحات القوانين التي ازدان بها الحقل التشريعي خلال هذه الدورة، فضلا عن الدور الرقابي لعمل الحكومة الذي عرف انتعاشا ملحوظا وطفرة متزايدة، وأكد على مدى اضطلاع مؤسستنا التشريعية بما هو موكول لها من مهام دستورية.

وعلى مستوى الدبلوماسية البرلمانية يواصل مجلسنا نهجه المبني على دعم العلاقات الخارجية للمملكة في إطار الدفاع عن الثوابت والمقدسات، ونصرة القيم الديمقراطية، والتشبث بالمصالح العليا التي تعلون رايتها وتقودون مسارها، وذلك بالذود عن الوحدة الترابية والتعبير عن الحقوق المشروعة للشعبين الفلسطيني والعراقي الشقيقين في الحرية والكرامة، ومؤازرة كل الجهود من أجل استتباب الأمن والسلام والاستقرار في أرجاء العالم.

مولاي صاحب الجلالة،

إن جهدنا الدؤوب الذي نسعى به إلى تفعيل النشاط البرلماني لم يثنينا عن المضي في تطوير وتحديث وسائل العمل، وفي طليعة ذلك، العنصر البشري الذي يحتاج باستمرار إلى التأهيل والتكوين والتأطير، وفي هذا الصدد، لم نفتأ أن قمنا بعقد عدد من الاتفاقيات مع أطراف وطنية ودولية هدفنا من خلالها إلى تحسين منهجية أدائنا والرفع من وتيرة قدراتنا، ووضعنا برنامجا لترجمة هذه المرامي البناءة يتضمن تنظيم ندوات ودورات تكوينية وأوراشا للتأهيل واستكمال الخبرة.

وتتمثل غايتنا من كل ذلك في جعل هذا المجلس ينهض بوظيفته الدستورية المثلى داخل المشهد المؤسسي للبلاد، ويساهم بفاعلية في مسيرة الديمقراطية والتنمية والوحدة التي تقودونها بالحكمة والثبات.

حفظكم الله يا مولاي وأبقاكم حصنا منيعا لشعبكم الوفي، وأطال في عمركم، وحقق لكم ما تتطلعون إليه من تقدم ورخاء وازدهار لبلدكم، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، وشد أزركم بشقيقكم صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وسائر أفراد العائلة الملكية الشريفة، إنه سميع مجيب لخير عباده، والسلام التام على المقام العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته.

خديم الأعتاب الشريفة مصطفى عكاشة، رئيس مجلس المستشارين.

السيد رئيس المجلس:

قبل أن أعلن عن اختتام هذه الدورة، لا بد أن أتقدم بالشكر للسيد الوزير الأول وللسادة أعضاء الحكومة على حضورهم معنا في هذه المناسبة، باسمي وباسم جميع إخواني الأعضاء، كما أشكر السادة والسيدات أعضاء المجلس على تتبعهم ومثابرتهم، وإنجاح هذه الدورة التي أعطت حصيلة مشرفة لمجلس المستشارين.

شكرا للجميع ورفعت الجلسة.